أثر فائض السيولة على ربحية البنوك التجارية
دراسة تطبيقية على بنك البركة – سورية، وفرنسبنك – سورية، وبنك قطر الوطني سورية

د. صبري حسين حسن
قسم العلوم المالية والمصرفية – كلية العلوم الإدارية
– جامعة إيبلا الخاصة / حلب

الملخص

تهدف هذه الدارسة الى بيان أثر فائض السيولة ومدى تأثيره على ربحية البنوك التجارية السورية باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة ما بين الفترة 2014 – 2018، وذلك لثلاثة من البنوك التجارية السورية وهي (بنك البركة، فرنسبنك، بنك قطر الوطني). ولاختبار فرضيات الدارسة تم استخراج النسب المئوية التي تمثل مؤشرات السيولة (تقييم كفاية السيولة البنكية)، والربحية (تقييم ربحية البنك)، وأظهرت النتائج وجود فائض كبير جداً في السيولة لدى البنوك عينة الدراسة ما انعكس سلباً على ربحية البنوك ودفع بالبنوك إلى الامتناع عن استقبال الودائع. كما تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر فائض السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: فائض السيولة، الربحية، التقييم، البنوك التجارية، الاستثمار.

مقدمة:

يمثل النظام البنكي بمختلف فروعه الركيزة الأساسية في تمويل عمليات التنمية خاصة في الاقتصاديات التي تفتقر إلى مصادر التمويل الأخرى للأسواق المالية، فهو يعد الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز ونظراً للأهمية البالغة فقد أولى خبراء البنوك اهتماماً وعناية متزايدة به من أجل الحفاظ على بقائه واستمراره خاصةً في ظل التغيرات التي تشهدها الاقتصاديات العالمية للاتجاه نحو الخصخصة، وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي...إلخ. وفي سعي هذه البنوك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاولة أنشطتها، تتعرض لمخاطر تعيقها القيام بعملها على أكمل وجه، وهنا تبرز أهمية إدارة المخاطر التي تتنوع من نظامية، قانونية تشغيلية ومالية، ومن بين أهم هذه المخاطر: مخاطر السيولة والتي تتمثل في القدرة على مواجهة الالتزامات المالية الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها، وخصوصاً مخاطر فائض السيولة.

نظرا لأهمية هذه المخاطر تسعى البنوك إلى الاهتمام بإدارتها إما بمواجهتها أو تجنبها أو التعايش معها وذلك من أجل تحقيق العائد المتوقع من قبل إدارة البنك وتحسين ربحيته، ومن أجل ذلك يجب على البنك إتباع طرق لتحديد نسبة السيولة المناسبة وتأثيره على ربحية البنك.

أهداف الدراسة:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل مفهوم السيولة البنكية ومكوناتها.

2- تقييم كفاية السيولة البنكية من خلال مؤشراتها.

3- تقييم الربحية من خلال معدلاتها.

4- توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة البنكية والربحية.

مشكلة الدراسة

جاءت مشكلة الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالي:

1- ما هي الآثار الناتجة عن فائض السيولة على ربحية المصارف التجارية؟

2- ما هو أثر فائض السيولة على استقبال الودائع لدى البنوك التجارية؟

فرضيات الدارسة

اولا: الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين فائض السيولة وربحية البنوك التجارية واستقبال الودائع.

ثانيا: الفرضية الفرعية:

1- ان الآثار الناتجة عن فائض السيولة البنكية تؤثر سلباً في ربحية البنوك التجارية واستقبال الودائع.

مجتمع البحث:

المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

عينة البحث:

بنك البركة – سورية، وفرنسبنك – سورية، وبنك قطر الوطني – سورية.

حدود الدراسة:

امتدت الحدود الزمانية لخمس سنوات، ما بين 2014 – 2018. أمّا الحدود المكانية للدراسة، فقد تحدّدت بثلاث من البنوك التجارية السورية المسجّلة في نشرات بورصة دمشق للأوراق المالية. والبنوك هي:

الجدول 1

البنوك التجارية عيّنة البحث

	البنك التجاري	تاريخ التأسيس	رأس المال	عدد الفروع
1	بركة	2009	5000000000	10
2	قطر الوطني	2009	15000000000	15
3	فرنسبنك	2008	5250000000	10

المصدر: نشرات بورصة دمشق للأوراق المالية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم السيولة:

السيولة البنكية تعني، قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع. وتعرف بأنها، قدرة البنك على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى البنوك (Mishkin, 2004)، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصول البنك، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. أو هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها المحددة (Mishkin, 2004). هذا من ناحية نقص السيولة، **أما الجانب الآخر والهام، فهي مخاطر فائض السيولة وندرة فرص الاستثمار للحصول على عائد.**

يتبين من هذه التعاريف أن السيولة مسألة نسبية، لها متغيران: **المتغير الأول**، هو الأصول السائلة. **والمتغير الثاني**، هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها، أي في إمكانية تحويلها إلى نقدية بدون خسائر. ومن ناحية أخرى فإن قيام المودعين بسحب ودائعهم مع تزايد طلبات الائتمان تجعل السيولة في البنوك التجارية مسألة حساسة وخطيرة. ففي الوقت الذي يمكن أن يطلب من أي دائن في أية شركة صناعية أو زراعية أو عقارية مهلة للسداد، نجد أن الأمر يصبح خطيراً لو أن البنك طلب من المودعين الانتظار لحين تدبير الأموال، وعلى ذلك فإن نقص السيولة كما فائض السيولة (نقص العوائد) في البنك ربما يؤدي إلى إفلاسه إذا كان سيئ الإدارة.

2. أبعاد السيولة:

للسيولة ثلاث أبعاد:

1.2. الوقت: السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

2.2. المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة ذاك الأصل أو احتمالية تقصير أو اهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

3.2. التكلفة: هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

إن السيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيسي، هو توفر الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة. أي الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف.

3. العوامل المؤثرة في السيولة البنكية:

هناك مجموعة من العوامل التي لها تأثير على كمية السيولة لدى البنوك التجارية. أهمها (Kent, and Thompson, 2005):

1.3. عمليات الإيداع والسحب على الودائع.

2.3. معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.

3.3. رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.

4.3. موقف البنك المركزي بالنسبة للبنك.

5.3. رصيد رأس المال الممتلك.

6.3. عوامل أخرى

4. مكونات السيولة البنكية:

يُمكن تقسيم مكونات السيولة البنكية إلى جزأين رئيسين:

1.4. الاحتياطيات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكتسب منها عائداً، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات، هي:

أ. النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات. وتسعى البنوك التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حدّ يمكّنها من مواجهة التزاماتها البنكية تجاه الآخرين. وإن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يُدرّ أيّة عوائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل، وقد يتعرّض إلى السرقة من الخارج، خاصة في المناطق غير الآمنة.

ب. الودائع النقدية لدى البنك المركزي: تنص التشريعات الحديثة على إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودّعه البنك التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه المبالغ الزائدة المودّعة لديه.

ج. الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى: وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل أنواع أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها البنكية مع البنوك المراسلة داخل البلد وخارجها.

د. الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها (تحصيلها).

هـ. الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج: تستطيع البنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، ممّا لا يزيد عن نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، وذلك من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

و. الاحتياطيات: تنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث شكلها القانوني إلى نوعين، هما:

1. الاحتياطيات القانونية: وتشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك وفقاً للسياسة النقدية والنسبة التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي. والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية، الذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (Kent, and Thompson, 2005).

2. الاحتياطيات العامة: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضاً آخر وفقاً لسياسته البنكية.

2.4. الاحتياطيات الثانوية: هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً، وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها مساهمتها في:

أ. تدعيم الاحتياطيات الأولية.

ب. استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات البنك.

ج. تحقيق نسبة من أرباح البنك.

5. تقييم كفاية السيولة البنكية:

تعتمد المؤسسات المالية، ومنها البنوك التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، **فإذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب، هذا يعني كمية من الأموال خارج الاستثمار، وسوف يؤثر سلباً في ربحية البنك.** ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية البنك عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدم له. ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يلي:

1.5. نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة السداد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية (**حسن**، 2015):

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطاليب، باستثناء رأس المال الممتلك، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها من جهة، وانخفاض نسبة الربحية من جهة أخرى. أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2.5. معدل التوظيف: تُستخرج نسبة التوظيف من قسمة صافي القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية (**حسن**، 2015):

$$\text{معدل التوظيف} = \frac{\text{صافي القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وتشير في ذات الوقت إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر تجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين والوقوع في العسر المالي.

6. تقييم ربحية البنك:

يقصد بربحية البنك صافي الربح بعد طرح مجموعة نفقاته من إيراداته الكلية، وهي تؤثر على قوة مركز البنك، وقدرته على توظيف أمواله.

للربح مفهوم محاسبي وآخر اقتصادي، فمن الناحية المحاسبية، هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أمّا من الناحية الاقتصادية، فالربح هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة (**الراوي**، 2003). ولتحديد مدى قدرة البنك على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتمّ الاعتماد على عدّة نسب والتي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، إذ أنّ الملاك يهمهم نسب الربحية لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، وفيما يلي أهم نسب الربحية:

1.6. معدل العائد على الاستثمار: يقيس هذا المعدل مدى الربحية التي يحققها البنك من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة. لذا يطلق عليه أيضاً معدل العائد على إجمالي الموجودات، ويتم احتساب هذا المعدل من خلال قسمة صافي الدخل (أي صافي الربح بعد الضريبة) على إجمالي الموجودات، كما يلي (**الراوي**، 2003):

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي المجودات}} \times 100$$

2.6. معدل العائد على الملكية: يتم احتساب معدل العائد على الملكية من خلال قسمة صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة) على رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وهذا يعني أنّ هذا المعدل يقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أموال البنك، وإدرار الأرباح، ويمكن التعبير عن هذا المعدل كما يأتي (**حسن**، 2015).

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)}} \times 100$$

3.6. معدل العائد على الودائع: يقيس معدل العائد على الودائع مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها، وفيما يلي كيفية حساب هذا المعدل (**حسن**، 2015):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

ثانياً: الإطار التطبيقي للدراسة

1. عرض وتحليل مؤشرات السيولة:

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس السيولة البنكية في عينة البنوك التجارية السورية للفترة 2014 – 2018.

1.1. نسبة الرصيد النقدي: يُظهر الجدول (2) أنّ هذه النسبة انخفضت في فرنسبنك من 41.75% عام 2014، وإلى 36.27% عام 2015، وإلى 32.76% عام2016، وارتفعت إلى 41.36% عام 2017، وإلى 45.75% عام 2018. أما في بنك البركة فقد ارتفعت من 63.89% عام 2014، إلى 88.96% عام 2015، وإلى 62.00% عام 2016، وانخفضت إلى 45.31% عام 2017، وارتفعت إلى 56.94% عام 2018. كما أن النسبة في بنك قطر الوطني انخفضت من 51.35% عام 2014، إلى 35.23% عام 2015، وارتفعت إلى 38.01% عام 2016، وإلى 63.47% عام 2017، وإلى 61.65% عام 2018.

وهذه النتائج تشير إلى أنّ البنوك الثلاثة تمتعت بقدرة نسبية عالية جداً على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليهم والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، لا بل كانت نسبة الرصيد النقدي عالية وهذا دليل على عدم الاستثمار أموال البنك، أي أن هناك فائض في الرصيد النقدي لدى كل البنوك.

الجدول (2) نسبة الرصيد النقدي (%)

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	41.75	63.89	51.35

35.23	88.96	36.27	2015
38.01	62.00	32.76	2016
63.47	45.31	41.36	2017
61.65	56.94	45.75	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات بورصة دمشق للأوراق المالية.

2.1. نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على استخدام الودائع المختلفة لتلبية طلبات الزبائن من القروض والسلف. ويظهر الجدول (3) أنّ هذه النسبة تناقصت بشكل طفيف في فرنسبنك من 25.96% عام 2014 إلى 22.19% عام 2015، وإلى 22.64% عام 2016، وارتفعت إلى 26.53% عام 2017، وإلى 30.23% عام 2018. هذا يفسر بأن فرنسبنك قد استخدم الودائع وبنسب قليلة لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وتشير إلى زيادة كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، وبالتالي تُظهر زيادة في السيولة وانخفاضاً في الربحية.

أما بنك البركة فقد كانت النسب منخفضة جداً من 10.82% عام 2014، وارتفعت إلى 21.89% عام 2015، ومن ثم انخفضت إلى 13.04% عام 2016، وإلى 13.33% عام 2017، وإلى 13.02% عام 2018. أما بنك قطر الوطني فقد كانت النسبة أيضاً متدنية جداً وانخفضت من 13.35% عام 2014، إلى 10.63% عام 2015، ومن ثم ارتفعت إلى 13.48% عام 2016، وإلى 13.59% عام 2017، وإلى 19.00% عام 2018. هذا يفسر بأن بنك البركة وبنك قطر الوطني لم يستخدما الودائع إلا بنسب ضعيفة جداً لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وتشير إلى زيادة كفاية البنكين على الوفاء بالتزاماتهما المالية تجاه المودعين، وبالتالي تُظهر زيادة في السيولة وانخفاضاً كبيراً في الربحية لدى بنكي بركة وقطر الوطني.

وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من البنوك لم تستطع استخدام الودائع لتلبية حاجات المقرضين ومنح السلف وانعكس الأمر سلباً على ربحية البنوك، وزيادة كبيرة في السيولة. وبالتالي، فإنّها امتلكت القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

الجدول (3) نسبة التوظيف (%)

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	25.96	10.82	13.35
2015	22.19	21.89	10.63
2016	22.64	13.04	13.48
2017	26.53	13.33	13.59
2018	30.23	13.02	19.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

2. عرض وتحليل مؤشرات الربحية:

تتضمن الفقرة تحليلاً لأهمّ مؤشرات الربحية للبنوك السورية للفترة 2014–2018.

1.2. معدل العائد على الاستثمار: يُظهر الجدول رقم (4) أنّ أعلى معدلات العائد كانت في بنك قطر الوطني مقارنة بالبنوك الأخرى. وكانت طبيعتها متزايدة خلال فترة من 2014 و2015 و2016، إلا أنها وقعت في خسارة كبيرة بلغت 12.58% عام 2017، وتخلصت من الخسارة عام 2018 وبمعدل عائد ضعيف جداً بلغ 0.58%، وهذا يعود إلى تمكن البنك الذي يتميز بكثرة عدد فروعه في سورية مقارنة بالبنوك الأخرى، حيث بلغ عددها (15) فرعاً من تحقيق زيادات كبيرة في صافي دخله، حيث ارتفع دخله من (8321378013) ليرة سورية

عام 2014 إلى (20116204494) ليرة سورية عام 2015، وإلى (27827785000) ليرة سورية عام 2016. ولكن بعد ذلك انخفض ووقعت في خسارة قدرها (12293371851) ليرة سورية في 2017، ثم عاودت الزيادة حتى وصل صافي الربح إلى (591588481) ليرة سورية عام 2018، كما هو موضح بالجدول رقم (5).

الجدول (4) معدل العائد على الاستثمار (%)

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	4.39	2.82	17.37
2015	7.33	4.48	28.69
2016	9.72	4.48	26.02
2017	4.46-	0.08	12.58-
2018	0.19	1.09	0.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

أما فرنسبنك، الذي اتصف فيه معدل العائد على الاستثمار بزيادة خلال فترة من 2014 و2015 و2016، إلا أنها وقعت في خسارة كبيرة بلغت 4.46 عام 2017، وتخلصت من الخسارة عام 2018 وبمعدل عائد ضعيف جداً بلغ 0.19%، حيث ارتفع صافي الدخل من (2353152579) ليرة سورية عام 2014 إلى (6557476486) ليرة سورية عام 2015، وإلى (11404875034) ليرة سورية عام 2016. ولكن بعد ذلك وقعت في خسارة قدرها (4678540562) ليرة سورية في 2017، ثم عاود الزيادة حتى وصل صافي الربح إلى (227806386) ليرة سورية عام 2018، كما هو موضح بالجدول رقم (5).

أمّا بنك البركة، فإنّ معدل العائد على الاستثمار تميز بالزيادة خلال الفترة من 2014 و 2015و2016، إلا أن الأرباح انخفضت بشكل حاد بلغت 0.08% عام 2017، ومن ثم ارتفعت إلى 1.09% عام 2018. حيث ارتفع صافي الدخل من (2544577515) ليرة سورية عام 2014 إلى (7363248065) ليرة سورية عام 2015، وإلى (10722007841) ليرة سورية عام 2016. ولكن بعد ذلك انخفض إلى (279306651) ليرة سورية في 2017، ثم عاود الزيادة حتى وصل صافي الربح إلى (4349518101) ليرة سورية عام 2018، كما هو موضح بالجدول رقم (5).

وهذا يشير إلى أنّ هذه البنوك لم توفق في اختيار المحفظة الاستثمارية التي تحقق لها الأرباح رغم قدمها في النشاط البنكي، إضافة إلى ظروف البيئة الداخلية والخارجية، وزيادة حدة الأزمة السورية والزيادة الهائلة في السيولة وانخفاض فرص الاستثمار.

الجدول (5) صافي الدخل (صافي الربح بعد الضريبة)

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	2353152579	2544577515	8321378013
2015	6557476486	7363248065	20116204494
2016	11404875034	10722007841	27827785000
2017	-4678540562	279306651	-12293371851
2018	227806386	4349518101	591588481

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

2.2. معدل العائد على حق الملكية: يبين الجدول (6) أنّ معدل العائد على حق الملكية كان متزايداً لدى البنوك الثلاثة من عام 2014 إلى عام 2016، إلا أنه في عام 2017 انخفضت بشكل كبير إلى أن وصل إلى 1%

في بنك البركة، وسلبياً في فرنسبنك بمعدل 22.09%، و17.29% في بنك قطر الوطني، وفي عام 2018 تزايد المعدل بشكل طفيف إلى 1.07% في فرنسبنك، و13.62% في بنك البركة، و0.83% في بنك قطر الوطني.

الجدول (6) معدل العائد على حق الملكية %

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	33.63	24.22	23.48
2015	48.21	40.98	36.21
2016	44.51	37.66	33.38
2017	22.09-	1	17.29-
2018	1.07	13.62	0.83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

وعند التدقيق في مكونات العائد، يلاحظ أنّ رأس المال الممتلك (حق الملكية) كان متزايداً في كل البنوك خلال فترة البحث كما هو وارد بالجدول رقم (7)، أما بسط المعدل، أي صافي الربح بعد الضريبة كما يبين الجدول رقم (5)، فقد تبيّن من خلال التحليل للمعدل السابق، أنّه كان غير مستقراً. ووصل إلى قيمة سالبة لبنكي قطر الوطني وفرنسبنك في عام 2017. وهذا يوضّح أنّ هذه البنوك لم تستطع أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة بل تعدّى الأمر إلى تحملها قدراً كبيراً من الخسائر، وهذا يعني أنّها رغم قدم عملها في النشاط البنكي، وكثرة فروعها في الداخل والخارج، التي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة. **وهذا ما يدعو إلى التفكير في إعادة تقييم سياساتها وبرامجها والاستشراف الدقيق بظروف السوق السورية الغامضة والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدَر ممكن.**

الجدول (7) رأس المال الممتلك

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	6996566817	10598897334	35434770205
2015	13602599946	17969799899	55550974699
2016	25599198781	28470015015	83378759699
2017	21146276377	28025059666	71085387848
2018	21267004671	31946424767	71676976329

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

3.2. معدل العائد على الودائع: يُظهر الجدول (8) تزايداً كبيراً جداً لهذا المعدل في بنك قطر الوطني حتى عام 2016، وأنخفض هذا المعدل إلى 64% عام 2017، وهذا الارتفاع الكبير جداً **ناتج عن النسبة الهائلة في أرباح تقييم مركز القطع البنيوي**، فقد بلغ إجمالي الأرباح (9094623538) ليرة حيث كانت أرباح تقييم مركز القطع البنيوي (8186557500) ليرة، أي أن نسبة أرباح تقييم مركز القطع البنيوي من إجمالي الأرباح كانت 90% عام 2014، وبلغت النسبة 93.8% عام 2015، وبلغت النسبة 54.2% عام 2016، و89.6% عام 2017، إلا أن معدل العائد على الودائع انخفض بشكل حاد إلى 2.55% عام 2018 لأن أرباح تقييم

مركز القطع البنيوي كانت صفراً 0% (نشرات سوق دمشق للأوراق المالية)، أما في كل من بنكي البركة وفرنسبنك فقد حققت معدلات متزايدة من عام 2014 إلى عام 2016، وبدأت بالانخفاض من عام 2017 إلى 2018 حيث بلغت المعدلات الأدنى.

الجدول (8) معدل العائد على الودائع %

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	10.81	9.66	94.37
2015	16.71	15.97	195.13
2016	25.68	13.40	194.68
2017	9.4	0.18	64.42
2018	3.52	2.52	2.55

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

وعند دراسة إجمالي الودائع في الجدول (9) يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع البنوك، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أنّ عدداً من هذه البنوك ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطاليب والموجودات.

الجدول (9) إجمالي الودائع

السنة	فرنسبنك	البركة	قطر الوطني
2014	21778349618	26346099772	8817341041
2015	39251918113	46120077675	10309132209
2016	44414135765	79986131010	14294118256
2017	49791806501	157845641816	19138877416
2018	64729348451	172621482107	23202061091

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

3. النتائج والتوصيات:

1.3. النتائج:

يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة العملية لعينة البنوك التجارية السورية كما يلي:

أ. تقييم كفاية السيولة البنكية

1. أظهرت الدراسة أنّ نسبة الرصيد النقدي ارتفعت بشكل كبير في كل البنوك خلال فترة الدراسة، وهذه النتائج تشير إلى أنّ البنوك الثلاثة تمتعت بقدرة نسبية عالية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها والواجبة السداد في مواعيدها المحددة، لا بل كانت نسبة الرصيد النقدية عالية جداً وهذا دليل على عدم الاستثمار لأموال البنوك، أي أن هناك فائض كبير في الرصيد النقدي لدى كل البنوك.
2. أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف قد انخفضت في كل البنوك وبشكل كبير، وهذا يفسر أنّ هذه المجموعة من البنوك لم تستطع استخدام الودائع لتلبية حاجات المقرضين ومنح السلف واستثمار الودائع في قنوات استثمارية مربحة، وانعكس الأمر سلباً على ربحية البنوك، وزيادة كبيرة في السيولة. وبالتالي، فإنّها امتلكت القدرة على مواجهة السحوبات اليومية والطارئة من الودائع.

ب- تقييم ربحية البنك

1. أظهرت الدراسة أن معدلات العائد على الاستثمار كانت منخفضة إلى درجة أن بنكي قطر الوطني وفرنسبنك قد حققا خسارة كبيرة في عام 2017، ما عدا بنك البركة الذي كانت معدلات العائد على الاستثمار منخفضة أيضاً وانخفضت بشدة عام 2017 و2018، لكنه لم يقع في خسائر كما بنكي قطر الوطني وفرنسبنك. وهذا يشير إلى أنّ هذه البنوك لم توفق في اختيار المحفظة الاستثمارية التي تحقق لها الأرباح رغم قدمها في النشاط البنكي، إضافة إلى الظروف البيئية الداخلية والخارجية وزيادة حدة الأزمة السورية، والتي أدت إلى الزيادة الهائلة في السيولة وانخفاض فرص الاستثمار.
2. لم تستطع هذه البنوك أن تستخدم رأسمالها الممتلك بصورة تمكنها من تعظيم أرباحها، أو على الأقل المحافظة على أرباحها السابقة بل تعدّى الأمر إلى تحملها قدراً كبيراً من الخسائر، وهذا يعني أنّها رغم قدم عملها في النشاط البنكي، وكثرة فروعها في الداخل والخارج، والتي أصبحت في بعضها تشكل عبئاً بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة والمتغيرة. وهذا ما يدعو إلى التفكير بإعادة تقييم سياساتها وبرامجها والاستشراف الدقيق لظروف السوق السورية والمتغيرات الدولية إلى أقصى قدَر ممكن.
3. عند دراسة إجمالي الودائع يتبين أنها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ولجميع البنوك، وهذا يعني أنه مع زيادة حجم الودائع، فإن معدل العائد عليها، كان متناقصاً لطول فترة الدراسة، وهذا يشير إلى انخفاض صافي الدخل أو زيادته بمعدل أقل من معدل زيادة حجم الودائع، وهذا يؤكد الحقيقة التي ذكرت من أنّ هذه المصارف ظلّت تستخدم أساليب وبرامج تقليدية في إدارتها للمطاليب والموجودات.

ج- النتيجة الرئيسية

من خلال النتائج أعلاه يتبين أنّ البنوك عينة الدراسة لم تنجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدف السيولة والربحية ولن تنجح وفق المعطيات الحالية، فقد تميزت البنوك بارتفاع كبير جداً في سيولتها. وهذا ما دفع بأغلب البنوك إلى الامتناع عن استقبال ودائع جديدة وتحديد سقوفها في حال السماح باستقبال الودائع، وهذا ما يشكل خطراً كبيراً على قيمة الليرة السورية، وعملية التنمية الاقتصادية والاعمار من خلال تجميد السيولة وعدم استثمارها المباشر على المدى الطويل. **وهذا ما يثبت ويؤكد على صحة الفرضية القائلة بأن الآثار الناتجة عن فائض السيولة البنكية تؤثر سلباً في ربحية البنوك التجارية واستقبال الودائع.**

2.3. التوصيات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات وهي:

1. قيام السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي السوري، باتخاذ كافة القرارات والإجراءات **(من أهمها، زيادة فترة مؤونات الديون المتعثرة)** الضرورية لمنح **حرية أكبر للبنوك الخاصة برفع السقوف الائتمانية وخاصة التسهيلات الائتمانية المباشرة، لدعم وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاعمار.**
2. على البنوك العمل على زيادة دخلها الحقيقي وعدم الاكتفاء بالأرباح الناتجة عن إعادة تقييم لمراكز القطع البنيوي وخاصة بنك قطر الوطني، وقيام البنوك بدراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطر من خلال تنويع محفظة الاستثمار.
3. محاولة البنوك تقديم جميع الخدمات وابتكار خدمات جديدة بين فترة وأخرى، وهذا يتطلب منها الاهتمام بالباحثين وذوي الاختصاص وحثّهم على تقديم الجديد والمتطور.

4. ضرورة اعتماد البنوك على دراسات شاملة تضم البيئة التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات المحلية والدولية التي تحيط بها.

5. على البنوك الاهتمام الجاد بالتطورات الحديثة في النشاط البنكي وضرورة أن تكون للإدارة استراتيجية لزيادة القدرات والمهارات من أجل تعزيز القوة التنافسية لها.

المراجع العلمية

1- **MISHKIN**, FREDERIC, 2004 - **the Economic of Money, Banking, and Financial Market,** Seven Edition, Columbia University.

2- **MATTHEWS** KENT, and JOHN **THOMPSON**, 2005 - **The Economics of Banking,** John Wiley & Sons Ltd.

3- **حسن** صبري، 2015– **اقتصاديات النقود والبنوك**. ط1، منشورات جامعة إيبلا الخاصة، حلب.

4- **الراوي** خالد، 2003– **إدارة العمليات المصرفية**. ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

5- نشرات سوق دمشق للأوراق المالية.

6- http://dse.gov.sy/user/?page=issuers_company_show&tab=4

The effect of over currency on the commercial banks income

An implicated study on aAlbarrakha – Syria –Francbank–Syria and QN –Syria banks

Abstract

The aim of this study is to demonstrate the effect of surplus liquidity and its impact on profitability of commercial banks using the annual financial statements of Syrian commercial banks for the period 2014-2018 for three Syrian commercial banks (Al Baraka, Fransabank, Qatar National Bank). To test the assumptions of the study were extracted percentages that represent indicators of liquidity and profitability, and the results showed a very large surplus in the liquidity of banks sample study, which reflected negatively on the profitability of banks and banks to refrain from receiving deposits. Some conclusions and recommendations were also reached to overcome the risk of surplus liquidity.

Keywords: surplus liquidity, profitability, commercial banks, investment**.**